قضايا سياسية

اسم المقال: جدلية العلاقة بين التيارت السياسية الاسلامية العراقية المعاصرة والمعايير الدولية للحكم الرشيد
اسم الكاتب: م.د. محمد عامر حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7647
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 03:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جدلية العلاقة بين التيارات السياسية الاسلامية العراقية المعاصرة والمعايير الدولية للحكم الرشيد▽

The dialectic of the relationship between contemporary Iraqi Islamic political movements and international standards of good governance

م. د. محمد عامر حسن* Mohammed Amer Hassan

المخلص:

هنالك نقاط اتفاق واختلاف تجمع بين المفهوم الغربي والاسلامي حيال مصطلح الحكم الرشيد وماهيته ، فكلاهما يؤكدان على ان (المشاركة والمحاسبة وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الافراد) هي معايير اساسية لحكم رشيد ، ولكنهما يختلفان بدلالة الديمقراطية (بوصفها الاطار المرجعي للحكم الرشيد). فهل استطاعت او تستطيع القوى والاحزاب السياسية الإسلامية العراقية ان ترتقي الى مستوى اللاعب الاساسي لبناء الحكم الرشيد في العراق وفق المعايير الدولية للحكم الرشيد ؟ وهل ان حضور إلتزام هذه القوى والاحزاب بتلك المعايير قوي أم ضعيف. بناءً على ذلك تناولت الدراسة البحث في مدى إلتزام القوى والاحزاب السياسية الاسلامية العراقية (التيار الصدري وتيار الحكمة إنموذجاً) بمعايير الحكم الرشيد بوصفهما جزء مهم من النظام السياسي العراقي. ومن أجل اثبات هذه الفرضية فقد تناولت الدراسة الموضوعات الاتية:

أولا : الاحزاب الاسلامية العراقية التقليدية النشأة والتأسيس.

ثانيا: التيار الصدري ومعايير الحكم الرشيد.

ثالثا: تيار الحكمة ومعايير الحكم الرشيد.

وأخيراً توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات ابرزها الايمان بأن الحكم الرشيد لا يمكن تلمسه من دون اصلاح، والاخير يشمل المصالحة الوطنية ، وإعتماد برامج إصلاحية تراعي الاوليات في تحقيق مطالب الشعب ، فضلاً عن تشريع القوانين التي تتطلبها مصلحة البلاد والتي مازالت تتراوح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، الاحزاب السياسية الإسلامية العراقية، التيار الصدري، تيار الحكمة.

▽ تاريخ التقديم : 2024/6/26 تاريخ القبول: 2024/8/19 تاريخ النشر: 2024/9/30

*كلية الامام الجامعة – تكريت Mohammed.ah@alimamunc.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract

There are points of agreement and disagreement that combine the Western and Islamic concepts regarding the term good governance and its essence. They both emphasize that (participation, accountability, achieving justice and equality among all individuals) are basic standards for good governance, but they differ on the meaning of democracy (as the frame of reference for good governance).

Iraqi Islamic political forces and parties able to rise to the level of the main player in building good governance in Iraq in accordance with international standards of good governance? Is the presence of these forces and parties' commitment to these standards strong or weak?

Accordingly, the study examined the extent of commitment of Iraqi Islamic political forces and parties (Al Sadr Movement and Al-Hikma National Movement as an example) commitment to the standards of good governance as they are an important part of the Iraqi political system.

In order to prove this hypothesis, the study addressed the following topics:

First: The emergence and establishment of the traditional Iraqi Islamic parties.

Second: Al Sadr movement and the standards of good governance.

Third: Al-Hikma National Movement and standards of good governance.

Finally, the study reached a set of conclusions and proposals, the most prominent of which is the belief that good governance cannot be achieved without reform, and the latter includes national reconciliation, and the adoption of reform programs that take into account priorities in achieving the demands of the people, in addition to legislating laws that are required by the country's interest, which still ranges between the executive and the legislative authority.

key words Good governance, Iraqi Islamic political parties, Al–Sadr movement, Al–Hikma National Movement

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة:

نستطيع أن نتصور أهمية البحث في موضوع إلتزام القوى والاحزاب السياسية بشكل عام والاسلامية بشكل خاص بوصفها جزء مهم من النظام السياسي العراقي بمعايير الحكم الرشيد سواء كان إلتزاماً اضطرارياً أم إلتزام بقناعة ضمن خارطة بناء وأداء سياسي للعراق المتحول للتو للنموذج الديمقراطي، لعلاج علتّه المزمنة (علّة الحكم) والتي كانت ولم تزل بحاجة الى قوى وأحزاب ورواد فكر ونماذج قيادة تصلح لكي تؤدي دورها في إعادة بناء الدولة، حياضاً ومجتمعاً، من جديد.

ان الخارطة السياسية الاسلامية بأحزابها القديمة التقليدية التشكيل في العراق شهدت خفوت منسوب التأثير مثل (حزب الدعوة الاسلامي والحزب الاسلامي العراقي)، يقابلها صعود منسوب التأثير لأحزاب وتيارات اسلامية عراقية جديدة لم تكن معروفة في النشأة والتأثير قبل عام 2003، ولعل أهم وأبرز تلك القوى والتيارات والاحزاب الاسلامية حضوراً وتأثيراً في العراق تمثلت بـ (التيار الصدري) و (تيار الحكمة) ، إذ سنلاحظ مدى إلتزامهم بمعايير الحكم الرشيد.

وقد تبنت المنظمات الدولية مسألة معايير الحكم الرشيد والحوكمة، وأصبحت موضع إهتمام الكثير منها ، فهنالك معايير قدمها البنك الدولي واخرى قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما ان البرنامج الانمائي للامم المتحدة قدم هو الاخر معايير للحكم الرشيد ومؤسسات دولية منها (مجلس الاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، منظمة مراسلون بلا حدود، منظمة بيت الحرية ، المفوضية السامية لحقوق الانسان، صندوق النقد الدولي ، ومنظمة الامن والتعاون في اوربا) ، جميعها ابدت اهتماما كبيراً بموضوع الحكم الرشيد، حيث وضعت مؤشرات مختلفة لقياس صلاحية الحكم في كل انحاء العالم

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

[1]، مع التذكير بأن هذه المعايير لم تتم صياغتها من طرف دولي واحد انما تعددت الاطراف الدولية في صياغتها واختلفت في تعدادها . وطبقا لتقرير البرنامج الانمائي للامم المتحدة (UNDP)[2] ، فان الحكم الرشيد يقوم علـــــى تسعة معايير للحكم وهي (المشاركة – حكم القانون – الشفافية – الاستجابة – التوافق – المساواة – الفعالية – المحاسبة – الرؤية الاستراتيجية) [3].

---

[1]. محي الدين شعبان توق ، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد : منظور اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، (دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ،عمان – الاردن ، 2014) ص453.

[2]. يعرف برنامج الامم المتحدة الانمائي الحكم الرشيد على انه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والادارية لادارة شؤون الدولة في كافة مستوياتها" ، وبالتالي فان مفهوم الحكم الرشيد برأي برنامج الامم المتحدة الانمائي يشمل ثلاثة جوانب وهي : الجانب السياسي : عمليات صناعة القرارات وتنفيذ سياسات الدول وكيفية اختيار الحكومات بشقيها التنفيذي والتشريعي ومراقبة افعالها وتغييرها ان لزم . الجانب الاقتصادي : عمليات صنع القرارات التي تؤثر مباشرة في مستوى ومكونات النشاطات الاقتصادية في بلد ما ، فالجانب الاقتصادي يُعنى بهيكلية السوق ومستوى الدخل وتوزيعه ، والتشريعات النقدية والمالية ، وقوانين العقود ، والشفافية ، وحماية البيئة ، والسياسات الاقتصادية وكيفية تنفيذها . الجانب الاداري : كيفية تنفيذ السياسات في شقيها السياسي والاقتصادي من قبل القطاع العام ، كأستحصال الضرائب ، والتفتيش ، والترخيص ، والحفاظ على الامن ، وتقديم الخدمات للمواطنين بسرعة وكفاءة وفعالية . انظر (الحكم الجيد لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا : تحسين التضمينية والمساءلة ، ص4–5) وكذلك (المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا ، حرية التعبير وحق المشاركة السياسية ، (دار الكنوز الادبية ، بيروت ، ط1 ، 1997) ، ص87).

3.. للتفاصيل حول هذه المعايير انظر (محمد عامر حسن ، المعايير الدولية للحكم الصالح ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، العدد (71) ، بغداد ، 2022) ، وكذلك (الحكم الجيد لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا : تحسين التضمينية والمساءلة ، ص4–5) ، (المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا ، حرية التعبير وحق المشاركة السياسية ، ط1 (دار الكنوز الادبية ، بيروت ، 1997) ، ص87)، (ليان مكاي واخرون ، نحو ثقافة سيادة القانون (دليل علمي) ، ط1 ، (معهد الولايات المتحدة للسلام ، واشنطن ، 2015) ، ص13)، (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002) ، (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مصدر سبق ذكره ، ص53) ،(انطوان مسرة ، دور مؤسسات الدولة والمجتمع الاهلي في مكافحة الفساد ، اوراق عربية، العدد 39، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005، ص61) ،(الموقع الالكتروني لهيئة النزاهة العراقية (www.nazaha.iq/search_web/others/4.pdf) ، تقرير منشور الشفافية ، ص1–3) ،(عامر خياط ، الحكم الصالح شرط لمكافحة الفساد ، مجلة الحوار ، (المركز العراقي للتنمية والحوار الوطني ، بغداد ، العدد الثالث ، 2005) ، ص23) ، (وثيقة تحالف المعايير الانسانية الاساسية المتعلقة بالجودة والمساءلة Core Humanitarian Standard. ط1 ، نيويورك، 2014، ص112) ، (المفوضية السامية لحقوق الانسان ، حقوق الانسان في مجال اقامة العدل ، نيويورك : الامانة العامة لهيئة الامم المتحدة ، 2002، ص103) ، (رشيد عمارة ، الديمقراطية التوافقية ، مجلة (زانكوى سليماني / b) ، جامعة السليمانية ، العدد (30) ، 2010) ، ص130) ، (خيري عبد الرزاق وستار جبار الجابري ، المصالحة الوطنية في العراق ، مجلة دراسات سياسية ، العدد 14 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2009، ص41) ، (جون رولز ، نظرية في العدالة ، ترجمة ليلى الطويل ، (الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2011) ، ص 600–607) ، (عبد الكريم سعد محجوب ، النظام السياسي الامثل بين الواقع والطموح : دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الانسان ، مجلة السياسية الدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، العدد (20) ،

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والملاحظ ان هنالك نقاط اتفاق واختلاف تجمع بين المفهوم الغربي والاسلامي حيال مصطلح الحكم الرشيد وماهيته ، فكلاهما يؤكدان على ان (المشاركة والمحاسبة وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الافراد) هي معايير اساسية لحكم رشيد ، ولكنهما يختلفان بدلالة الديمقراطية (بوصفها الاطار المرجعي للحكم الرشيد) ، حيث ان الاخيرة في المنظور الغربي تعني سلطة الشعب وسيادته على حساب سيادة الاله او الدين وسلطته ، في حين ان الفكر الاسلامي يسعى لبناء الدولة المستمدة تصوراتها من الشريعة الاسلامية المقيدة بمجموعة الشروط والقواعد المبينة في القران الكريم والسنة النبوية ، الامر الذي ادى الى خلط الدين بالسياسة واستخدامه لتحقيق اهداف سياسية والتي من شأنها ان تؤسس انظمة حكم غير رشيدة تقوم على اساس النزعة الايدولوجية ، وهو ما يتنافي مع معايير واسس ومبادىء الحكم الرشيد القائمة في الدول الديمقراطية التي تضمن المساواة والحقوق لجميع مواطنيها بغض النظر عن انتماءاتهم القومية او الدينية او الفكرية فضلا عن حمايتهم ومحاسبتهم بواسطة السلطة العليا للدولة وفق القانون ودون تمييز على اساس مهنة الفرد او دينه او اقليته او ماله او سلطته.

أهمية البحث: تأتي أهمية موضوع هذه الدراسة بوصفها بحثاً يدخل في صلب الشرعية وبالذات الشرعية الديمقراطية للحكم، من خلال عنصرين ، أولهما عنصر الرضا والقبول بـ (الانتخاب) ، والآخر عنصر (المنجز) الذي يتحقق من خلال مسارين، مسار ضمان وتنظيم ومأسسة الحقوق والحريات، ومسار تحقيق العدالة الاجتماعية بتجاوز آفات الفقر والبطالة والفساد. وتلك المفردات تشكل منظومة مهمة في بناء الحكم الرشيد لدولة حديثة.

مشكلة البحث: تتمثل اشكالية البحث بالأسئلة الاتية :

هل استطاعت او تستطيع القوى والاحزاب السياسية الإسلامية العراقية (التيار الصدري وتيار الحكمة إنموذجاً) ان ترتقي الى مستوى اللاعب الاساسي لبناء الحكم الرشيد في العراق وفق المعايير الدولية للحكم الرشيد المشنود للعراق ؟ وهل ان هذه المعايير الدولية هي موضع اهتمام وإدراك من لدن القوى والاحزاب السياسية الإسلامية (التيار الصدري وتيار الحكمة) موضوع دراستنا.

2012، ص 77) ، (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة ، 1997، ص 86) ، (مجموعة مؤلفين ، فلسفة العدالة في عصر العولمة ، اعداد وتنسيق: بومدين بوزيد ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2009، ص91) ، (علي عباس مراد ، مشكلات اعادة بناء الدولة في البلدان العربية ، دار قناديل ، ط1 ، 2016 ، ص170 و171) ، (مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، الحاكمية الرشيدة ، جدل لم يحسم بعد ، الاردن ، 2007 ، ص5-6).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فرضة البحث: إن المعايير الدولية للحكم الرشيد لم تصبح بعد موضع فهم صحيح وإدراك واع في توجهات القوى والاحزاب السياسية الإسلامية العراقية ، الامر الذي يضعف حضور إلتزام هذه القوى والاحزاب بتلك المعايير. ولأجل تحقيق تمكيناً في أداء تلك الاحزاب توجب البحث من جديد في جدوى سعيها للمساهمة قي بناء نموذج حكم ديمقراطي في العراق.

الإطار المنهجي للبحث: سنبدأ بمقترب أو مدخل تاريخي لإصول تياري الصدر والحكمة ، ثم نستخدم المنهج الوصفي التحليلي لمتابعة مدى إلتزام التياريين بمعايير الحكم الرشيد لديهما.

أولاً: الاحزاب الاسلامية العراقية التقليدية النشأة والتأسيس

قبل متابعة إلتزام تياري الحكمة والصدري بمعايير الحكم الرشيد من عدمها، من المفيد ان نشير الى الاحزاب الاسلامية التقليدية التأسيس، منها على سبيل المثال لا الحصر حزبي الدعوة الاسلامية والحزب الاسلامي العراقي، والتي كانت في حل عن الإلتزام بمعايير دولية بشكل عام وبمعايير الحكم الرشيد الدولية بشكل خاص.

1. الحزب الاسلامي العراقي : ففي ملاحقة لحضور دلالات معاير الحكم الرشيد في برنامج الحزب الاسلامي العراقي نجد ثمة إشارة لمعيار المشاركة حينما أكد على ان "الحزب يعمل على تهيئة حرية الانتخابات لأبناء الشعب وإشاعة الوعي السياسي النظيف فيهم لغرض انتخاب (مجلس شورى الدولة) الذي يكون من بين اعضائه رئيس الحكومة" [1]، و " يتكون مجلس الشورى من اعضاء ينتخبهم الشعب وفق نظام خاص يبين فيه من له حق في الانتخاب وشروط العضوية في مجلس الشورى ومدتها وعدد أعضاء المجلس "[2] ، وإن "حرية المناقشة مضمونة لجميع أعضاء الحزب أثناء الاجتماعات حول جميع شؤون الحزب إلى حين اتخاذ قرارات بشأنها ، فيجب في هذه الحالة التقيد بالقرارات ولو ادى الى مخالفة رأي العضو الشخصي"[3]. ان منظري الحزب الاسلامي العراقي يجوزّون "يبيحون" المشاركة في حكم غير اسلامي لاسيما إذا كانت ثمة مصلحة كبرى او دفع شر مستطير ، ولو لم يكن بإمكان المشارك

[1] . دستور الحزب الاسلامي العراقي ، مواد تمهيدية ، الفصل الاول ، المادة الحادية عشر ، من كتاب تاريخ نشأة الحزب الاسلامي العراقي ، كاظم احمد المشايخي ، تاريخ ونشأة الحزب الاسلامي العراقي ، ط1 ، (دار الرقيم للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2005) ، ص34-38.

[2] . المصدر نفسه ، المادة عشرون ، ص36.

[3] . المصدر نفسه ، النظام الداخلي للحزب الاسلامي العراقي ، الفصل الثالث ، المادة الرابعة والثلاثون ، ص52.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أن يغير في الاوضاع تغييراً جذرياً [1] ، حيث يرون ان المشاركة في الانظمة غير الاسلامية فيها مفسدة وذلك للنصوص الكثيرة الدالة على ذلك ، ولكن المشاركة رغم ذلك قد تحقق الكثير من المصالح التي تغلب ما فيها من مفاسد ، فتكون جائزة في مثل هذه الظروف [2].

اما معيار حكم القانون فقد ذكره الحزب ثلاث مرات، حين اشار اليه بضرورة خضوع جميع المواطنين للاحكام في جميع المجالات الجنائية والمدنية [3] ، والمحافظة على حقوق الافراد والجماعات بنظام قضائي عادل يخضع له جميع المواطنين والمقيمين والاجانب [4] ، وعدم الخروج عن السياسة العامة والنظام العام للدولة بحجة حرية الرأي [5]، وقد ورد في النظام الداخلي للحزب الاسلامي معيار الشفافية ثلاث مرات ، حينما إشترط أنتخاب رئيس الدولة الكفوء والقادر على القيام بمهام الدولة ومسؤولياتها من قبل مجلس الشورى[6] ، الذي يملك الحق في سحب الثقة من رئيس الدولة والوزراء ايضا [7] ، أخذاً بعين الاعتبار راي الاكثرية في اي مسألة من المسائل التي تخص الدولة ، وأستفتاء عامة الناخبين والأخذ بالراي الحائز على الاغلبية إن استدعى الامر ذلك[8].

ونجد في النظام الداخلي للحزب الاسلامي بعض من متلازمات معيار الاستجابة حين بدأ بإشارته الى ضرورة فتح ابواب المحاكم لكل شخص وبدون أجر لإقامة العدل[9] ، وتطبيق التكافل الاجتماعي

---

[1] . عبد الحميد محمد احمد ، نحو تأصيل شرعي للمشاركة السياسية ، ط1، دار الاقلام ،، بيروت ، 2005 ، ص8.

[2] . المصدر نفسه ، ص12.

[3] . دستور الحزب الاسلامي العراقي ، مصدر سبق ذكره ، مواد تمهيدية ، الفصل الاول ، المادة الثامنة ، ص34.

[4] . ينظر: الفصل الرابع ، المادة السادسة والعشرون والمادة الثامنة والعشرون ، المصدر نفسه ، ص37.

[5] . المصدر نفسه ، الفصل السادس ، المادة الاربعون ، ص40.

[6] . جاءت المادة (13) من الفصل الثاني (في السلطة التنفيذية) للنظام الداخلي للحزب مانصه "تفوض مسؤولية الدولة إلى رئيس ينتخبه مجلس الشورى من بين أعضائه ويكون هو رئيس الحكومة ويشترط فيه أن يكون رجلاً مسلماً عادلاً قادراً على القيام بمهام الدولة ومسؤوليتة الرئاسة"، ينظر : المصدر نفسه ص34.

[7] . تشير المادة (19) من الفصل الثاني (في السلطة التنفيذية) من ذات النظام، على أن للمجلس حق حجب " الثقة عن احد الوزراء . وفي هذه الحالة يتعين على الوزير ان يستقيل وعلى رئيس الدولة اختيار غيره .كما ان للمجلس أو لأكثريته ان يحجب الثقة عن رئيس الدولة وفي هذه الحالة يستفتي عامة الناخبين في أمر بقاء رئيس الدولة او مجلس الشورى فأيهما كان راي الاكثرية من الناخبين في بقائه يبقى ويستقبل الاخر"، الممصدر نفسه ، ص35-36.

[8] . أوجبت المادة (18) من الفصل الثاني (في السلطة التنفيذية) من النظام الداخلي للحزب " إذا أختلف المجلس ورئيس الدولة في مسألة ما ، فعلى الرئيس أن يأخذ برأي أكثرية المجلس، إلا إذا رأى الصواب في جانبه ولم يستطيع أن يقنع المجلس برأيه فله في هذه الحالة أن يستفتي عامة الناخبين" . المصدر نفسه ، ص35.

[9] . وجاء في المادة (29) من الفصل الرابع (في السلطة القضائية) أن "تكون ابواب المحاكم مفتوحة لكل شخص ولا تؤخذ أجرة على إقامة العدل وأدائه (أي تلغى رسوم المحاكم) " . المصدر نفسه ، ص37.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

للمواطنين غير القادرين على العمل[1] ، وتطهير المجتمع من المفاسد[2] ، وأنتهى بضرورة ان تكفل الدولة الفرد وتهيئته للعمل والانتاج [3]. فضلاً عن تأمين مستوى لائق للعمال وتنظيمهم بنقابات مهنية[4].وعندما ذُكر في دستور الحزب أنه يؤمن بضرورة الوحدة العراقية بين جميع المواطنين على أساس الجنسية العراقية ، ويعد العراق جزء من الامة العربية التي يجب ان تتوحد في دولة قوية[5] ، فتلك إشاره الى معيار التوافق الذي يوحّد الشعب ويسعى للتوسط بين المصالح المختلفة والمتضاربة[6].

وعند الحديث عن معيار المساواة ، فأن الحزب الاسلامي العراقي يشير الى هذا المعيار من خلال دعواته لمحاربة الطائفية والعنصرية ، ومساواته للمواطنين في الحقوق والواجبات[7] ، وبناء الاسرة بناءاً سليماً على أساس مشاركة الرجل والمراة في بناءها وبشكل متساوي ، فضلاً عن تطبيق التكافل الاجتماعي لجميع المواطنين وتوفير العمل لهم[8] ، وحق المراة في التعليم بما يناسبها ويحقق فائدة للمجتمع[9] ، ولم يغفل الحزب صيانة حقوق العمال والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة[10].

من جانب آخر، أكد الحزب الاسلامي العراقي على ضرورة إستعانة المجلس التشريعي للدولة بأهل الخبرة والمعرفة القادرة على وضع الخطط وتنفيذها خدمة للصالح العام ، بإشارة غير مباشرة منه لحضور

---

[1] . تضمنت المادة (33) من الفصل الخامس (في النظام الاجتماعي) ، إن الحزب يؤمن " بضرورة تطبيق التكافل الاجتماعي المقرر في الاسلام والقاضي بضرورة قيام الدولة (باعتبارها ممثلة للمجموع) بكفالة جميع المواطنين غير القادرين على العمل أو من لا يكفيهم دخلهم وذلك بتأمين حاجاتهم الاساسية من خزينة الدولة وهذا سواء كانوا مسلمين أو غيرهم " . المصدر نفسه ، ص38.

[2] . وكذلك أشارت المادة (35) من الفصل الخامس (في النظام الاجتماعي) الى " يؤمن الحزب بأن على الدولة أن تطهر المجتمع من جميع المنكرات والمفاسد وان تقي الناس شرورها كما تقيهم من الامراض وأسبابها " . المصدر نفسه ، ص39.

[3] . ذكرت المادة (34) من الفصل الخامس (في النظام الاجتماعي) "يؤمن الحزب بأن الدولة مكلفة بإعداد الفرد للعمل والإنتاج وتيسير العمل له ، ولكل عامل حق التمتع بثمرة جهوده وعمله" . المصدر نفسه ، ص38.

[4] . أشارت المادة (50) من الفصل السابع (في النظام الاقتصادي) " يؤمن الحزب بضرورة العمل لتأمين مستوى لائق للعمال على ان تكون العلاقات بين العمال وارباب العمل علاقات تعاون من أجل رفع مستوى الإنتاج وحصول العامل على أجر عادل مناسب مع جهده وتأمين حاجته والعمل على تنظيم العمال في نقابات مهنية تعمل من أجل رفع المصالح العمالية في جو بعيد عن الحزبية" . المصدر نفسه ، ص41.

[5] . المادة (45) من الفصل الثامن (في السياسة الداخلية والخارجية) ، المصدر نفسه ، ص42.

[6] . المفوضية السامية لحقوق الانسان ، حقوق النسان في مجال اقامة العدل ، نيويورك : الامانة العامة لهيئة الامم المتحدة ، 2002.

[7] . دستور الحزب الاسلامي العراقي ، مصدر سبق ذكره ، المواد (3 و 6 و 7 و 8)، الفصل الاول ، مواد تمهيدية ، ص33 و34.

[8] . المصدر نفسه ، المواد (31 و 33 و 34) ، الفصل الخامس (النظام الاجتماعي) ، ص38.

[9] . المصدر نفسه ، المادة (41) ، الفصل السادس (التعليم) ، ص40.

[10] . كاظم احمد المشايخي ، مصدر سبق ذكره ، ص200 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

معيار الفعالية في دستوره ونظامة السياسي[1]. ونجد ، أيضاً، إشارة غير مباشرة لحضور هذا المعيار حين أعطى الحزب لمجلس الشورى الحق في مراقبة أعمال رئيس الوزراء والوزراء ، والحق في سحب الثقة عن أحد الوزراء او رئيس الوزراء إذا لم يعملا لمصلحة الشعب[2] ، في حين اكد الحزب على عدم أستثناء أحداً من المثول امام المحاكم بسبب مكانته الاجتماعية او منصبه الوظيفي ، وهنا إيضا إشارة غير مباشرة لمعيار المحاسبة في دستوره ونظامه السياسي[3].

اما الرؤية الإستراتيجية كمعيار من معايير الحكم الرشيد ، فنجدها حاضره في دستور الحزب الاسلامي بدلالة إشارته الى ضرورة توجه التعليم على نحو ينفع الامة ويفي بحاجاتها [4]، ونجدها في مبادرته في تطوير الحياة الاقتصادية وتشجيع رؤوس الاموال الوطنية في إنشاء المشاريع وأستغلال ثروات البلد على أحسن وجه لتحقيق المنفعة العامة للبلاد[5]، حيث دعا الحكومة الى تنفيذ المشاريع الاقتصادية المدروسة لتشغيل الايدي العاملة فيها ، والتاكيد على المشاريع الانتاجية وعدم تبذير اموال الدولة[6].

وضمن هذا السياق ، دأبت أدبيات الحزب على تأكيده وإيمانه بمسالة المساواة بين كل المواطنين على أختلاف معتقداتهم ومذاهبهم وإنتمائاتهم، غير أن سعي الحزب الى تضمين الدستور بصفته القانون الاسمى أو الاعلى بالبلد لمبادىء الشريعة الاسلامية أنطلاقاً من أن الحزب يسعى – على حد تعبير ادبياته – الى تحقيق مصالح هذه الفئة من العراقيين التي تؤمن بمبادىء هذه الشريعة ، فان هذا الامر يؤدي الى عدم أعطاء مبدأ المساواة بُعده الحقيقي . وبالرغم من ان الحزب الاسلامي يبين في أدبياته بانه يسعى الى تلبية تطلعات كل العراقيين ، الا انه وبمقارنة طروحات الحزب مع سلوكه السياسي نشهد عدم اعطاء مبدأ التطلع للصالح العام للجميع على أختلاف معتقداتهم وانتمائاتهم بُعده الحقيقي ايضاً . إذ بمقارنة هذه الرؤى الفكرية مع مفهوم معايير الحكم الرشيد ، سنجد ان هناك أبتعاداً وأختلافاً بين الطروحات الفكرية للحزب الاسلامي العراقي وبين متطلبات الوصول الى الحكم الرشيد . فالحزب يتبنى نهجاً أيديولوجيا إسلاميا واضحا ، والواقع يشير الى أحتمالية أن يشهد المستقبل تغييرا في السلوك

---

[1] . دستور الحزب الاسلامي العراقي ، مصدر سبق ذكره ، المادة (25) ، الفصل الثالث (في السلطة التشريعية) ، ص37.

[2] . المادتين (16 و 19) الفصل الثاني (في السلطة التنفيذية) ، المصدر نفسه ، ص35.

[3] . المادة (30) ، الفصل الرابع (في السلطة القضائية) ، المصدر نفسه ، ص38.

[4] . المادة (38) الفصل السادس(في التعليم) ، المصدر نفسه ، ص39.

[5] . المواد (48 و 49 و 52) ، الفصل السابع (في النظام الاقتصادي) ، المصدر نفسه ، ص41.

[6] . كاظم احمد المشايخي ، مصدر سبق ذكره ، ص199.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السياسي والبنية الفكرية للحزب تماشياً مع المعطيات والمتغيرات السياسية في العراق ، ما يجعل منظري الحزب يميلوا الى الجنوح لإعادة صياغة أيديولوجية الحزب [1] ، لاسيما مع رضاه بمبادئ العدالة والمشاركة والتعددية ، وهو مايفرض عليه، واقعاً، رفض التفرد والاستبداد ، اتساقاً مع منحنيات الإلتزام بالحكم الرشيد ومعاييره.

2. حزب الدعوة الاسلامي : إن القراءة اليقظة لنظامه الداخلي[2], تؤشر لنا ثقل الاهتمام بالتفاصيل التنظيمية على حساب الأبعاد الفكرية والعملية التي خصها الباب الأول فقط والذي شمل (7) مواد رسمت الخط الفكري والعملي للحزب[3]. وبقدر تعلق الأمر بالمعايير الدولية للحكم الصالح عند حزب الدعوة نلاحظ غياب مايعبر بصورة مباشرة عن معيار المساواة في النظام الداخلي للحزب، بيد أن هذا الغياب لا يعني تجاهل هذا المعيار . إذ أشار نظام الحزب إلى دلالات المساواة ومشتقاتها في اكثر من موضع. إذ من غير الممكن لحزب يتسم بالصفات التغيرية المرحلية والتدريجية الاصلاحية والانسانية ان يعزف عن المساواة أو العدالة ويتجاهلها وهو حزب يهدف الى " تغيير الفرد المسلم وبناء الطليعة المؤمنة الواعية القادرة على احداث التغيير الاسلامي الشامل في النفس والمجتمع" [4]. وقد أشار الحزب في منهجه وأهدافه لمعيار المساواة بدلالة إعلانه مناهضة النعرة للطائفية عندما يمايز ما بين التعدد المذهبي والنعرة الطائفية، لأن الأخيرة تمثل بنظر الحزب نزعة مقيتة تستهدف التعصب والفتن وزرع بذور الفرقة , كما أنه ينظر إلى أبناء الديانات غير الاسلامية على انهم جزء من واقع الشعب العراقي على اساس الواقعية والبعد الانساني في الاسلام المنفتح على الآخر للتعامل مع المكونات العراقية [5] .بذات الوقت يؤكد الحزب اقراره بالتعددية عندما " أكد الحزب رؤية عراق تعددي من اجل ان يمارس الشعب حقه الطبيعي في امضاء ارادته في إقامة نظام تعددي"[6] . لكن سعي الحزب الى تبني الشريعة الاسلامية منهجا وسلوكا

---

[1] . همام لؤي عبد المحسن ، العلمانية والاحزاب السياسية المعاصرة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2008 ، ص105 –106.

[2] . تعريف بحزب الدعوة الاسلامية , حزب الدعوة الاسلامية منهجا ..اهدافا ..رؤية مستقبلية, المادة 16، دار البيان, بغداد, 2003.

[3]. صلاح الخرسان , حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق, مؤسسة البلاغ، بيروت،2001، ص 64.

[4] . النظام الداخلي لحزب الدعوة الإسلامية، ، دار النشر بلا ، بغداد ، 2008، المادة 2.

[5] . تعريف بحزب الدعوة الاسلامية ، مصدر سبق ذكره، ص 53–54.

[6] . خليل مخيف الربيعي, الاحزاب الاسلامية العراقية, قراءة في المواقف والرؤية للمستقبل, مركز دراسات الدولية, جامعة بغداد, 2008, ص 29.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وتضمينها في القانون الاسمى للدولة وهو الدستور ، تؤدي الى عدم اعطاء مبدأ المساواة بعده الحقيقي ، على الرغم من سعيه الى احترام حقوق كافة فئات الشعب والاعتراف بالتعدد الموجود داخل النسيج المجتمعي للشعب العراقي[1] .

اما حضور معيار المشاركة في فكر حزب الدعوة، فقد كان لاعضاء الحزب فقط (اي داخل الحزب) وليس معيارا لمشاركة كل المواطنين في العملية السياسية. وبهذا يحفظ الحزب للأعضاء فقط حق أبداء الرأي وللقيادة حق اتخاذ القرار على الأعضاء ، كذلك الحال بالنسبة لمعياري الفعالية والمحاسبة . فالملاحظ ان حزب الدعوة الاسلامية كان فعالاً ونشطاً على صعيد أعضائه وعوائل شهداءه اكثر مما يقدمه للمجتمع ، وأعتماده مبدأ المحاسبة الحزبية للعضو، ومحاسبة الاخير للحزب نفسه ، فهو حزب منغلق على نفسه في هذين المعيارين[2] . وعلى الرغم من ان ماطرحه الحزب في ادبياته بخصوص موقفه من مكونات الشعب العراقي الدينية والقومية والاثنية ، عندما اكد على ضمان حقوق الشعب في المشاركة السياسية والانتخابات العامة والمحلية ، وحماية الحقوق الثقافية لهم ومنع ممارسة أي أضطهاد سياسي او ديني او عنصري ضدهم من قبل السلطة او المؤسسات الاهلية وشرائح المجتمع الاخرى ، وهي طروحات ذات موقف ايجابي من مبدأ حرية المعتقد والمساواة والتطلع للصالح العام وحسن الاستجابة ، لكن الدعوة الى (أسلمة) الواقع الاجتماعي والعمل على تضمين قوانين الشريعة الاسلامية في الدستور أدت الى عدم تمتع المعايير انفة الذكر ببعدها الحقيقي في المجتمع[3].

اما معيار الشفافية ، فقد اكد الحزب على ضرورة تبنيها للخروج من عهد الدكتاتورية ، لكنه لم يشرح الكيفية لهذا التبني . وكذلك الحال بالنسبة لمعيار الاستجابة فقد ركز حزب الدعوة الاسلامية في برنامجة الداخلي على دعم ومساندة المؤسسات غير الحكومية في حسن الاستجابة لمتطلبات المجتمع ، ولم يشير الى المؤسسات الحكومية التي لها دور وقدرة ايضاً على خدمة المجتمع. ولما كانت الرؤية الاستراتيجية تعني "وضع الخطط البعيدة الأجل وتنفيذها لغرض تطور كل المجتمع والنهوض به" [4]، نجد ان رؤية

---

[1] . همام لؤي عبد المحسن ، العلمانية والاحزاب السياسية المعاصرة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2008 ، ص110.

[2] . عادل رؤوف ، حزب الدعوة الاسلامية : المسيرة والفكر الحركي ، ط1 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف ، بيروت ، 1999 ، ص108.

[3] . همام لؤي عبد المحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص111.

[4] . مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، الحاكمية الرشيدة ، جدل لم يحسم بعد ، الاردن ، 2007 ، ، ص6.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

حزب الدعوة الاسلامية في هذا المعيار تخص المجتمع اذا كان اسلامياً ، لان الرؤية الاستراتيجية عنده تعني إحلال الشريعة الاسلامية وتحقيق الوصول الى مجتمع اسلامي[1].

ان دراسة المواقف والتحولات السياسية الشيعية العراقية من عملية التحول الديمقراطي بعد عام 2003 تثير إشكالية الجدل القائم بين المثالية وتوحيد الامة والواقع وانشاء الدولة الوطنية . لقد كانت هنالك انشقاقات في عموم الحركات الدينية العراقية . وقد تطرق السيد "محمد تقي المدرسي" الى ذلك بقوله "لماذا لم تستطع المعارضة العراقية التي مر على وجودها خارج العراق عشرين سنة الانتصار على نظام حزب البعث؟ لانها لم تكن موحدة ، وسبب ذلك حبهم للرئاسة"[2].

كما وتشير أمكانية تحقيق مبادىء الديمقراطية التي بدت بعيدة المنال في البيئة السياسية والاجتماعية العراقية ، وذلك بسبب غياب الفهم الثقافي للسلطة السياسية والحكم الرشيد في المجتمع الذي تنشط فيه الاحزاب السياسية العراقية الدينية ، وان بداية تصحيح ذلك يجب ان تكون اولاً في تنامي السلوك الديمقراطي لدى اعضاء الاحزاب الدينية انفسهم[3].

وبعد كل ماتقدم، يمكن القول ان سعي حزب الدعوة الاسلامية الى تثقيف المجتمع ثقافة اسلامية واقرار قوانين تتماشى واحكام الاسلام ابتداءاً من النسق القانوني الاسمى وهو الدستور ، سعيا منه الى تأسيس دولة تحكمها وتنظم امورها قوانين شرعية اسلامية ، وبمقارنة هذه الرؤى الفكرية والايديولوجية السياسية مع المعايير الدولية للحكم الرشيد التي اعتمدناها ، نجد ان هنالك أبتعاداً بين الطروحات الفكرية لحزب الدعوة الاسلامية وبين مقاصد تلك المعايير ، فايديولوجية الحزب وفكره ذات نهج اسلامي يرتكز على قيم ومحددات مستمدة من الشريعة الاسلامية. وهكذا نلاحظ أن حزب الدعوة الإسلامية حاله حال الحزب الإسلامي العراقي لا يمتلك نظرية سياسية تستوفي جميع معايير الحكم الرشيد بشكل مباشر, كما أن الأولوية عند الحزبين في التمتع بمعايير الحكم الرشيد هي للمسلم والمسلمين في ظل مجتمع إسلامي

---

[1] . حزب الدعوة الاسلامية ، منهجنا ، مصدر سبق ذكرة ، ص10.

[2] . محمد تقي المدرسي : فقيه شيعي عراقي ساهم بتوجيهاته وارشاداته للعديد من الحركات الاسلامية ، ويعتبر اليوم مرشداً لمنظمة العمل الاسلامي في العراق . ينظر : صحيفة الشهيد ، نقلا عن مختار الاسدي ، الاسلاميون العراقيون بين القصور والتقصير، ط1 ، دار النتشار العربي ، بيروت ، 2013 ، ص196.

[3] . .ليام اندرسون وغاريث ستانسفيلد ، عراق المستقبل دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم ، تقديم وتعليق : ماجد شبر ، ط1 ، لندن ، دار الرواق للنشر ، 2005 ، ص213.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ونظام إسلامي ودولة إسلامية, الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى عدالة غير شاملة للجميع من جهة ولا تشكل نظرية سياسية متكاملة لدى الحزبين من جهة أخرى.

ثانياً : التيار الصدري ومعايير الحكم الرشيد

لم ينشأ التيار الصدري بصفته حركة أو قوة سياسية ابان حكم النظام السابق على خلاف حزب الدعوة الاسلامية ، ولم يعرف في وسائل الاعلام ولا لدى المعارضة العراقية قبل العام 2003 [1] . ويذكر المؤرخ السياسي العراقي " رشيد الخيون" ، أن تياراً باسم (التيار الصدري) نسبةً إلى الزعيم الشيعي (محمد محمد صادق الصدر)*،لم يُعرف حتى سقوط النظام السابق في 9 نيسان 2003م ، ولم يكن معروفاً ما اذا كانت هذه التسمية مألوفة لدى ألوف المصلين خلفه بمسجد الكوفة حتى اغتياله مع ولديه في شباط / فبراير 1999م [2]. ويشير "بيار جان لويزارد" في دراسة سوسيوسياسية له عن مدينة الصدر، ان التيار الصدري برز إثر الاحتلال الأمريكي في نيسان/ ابريل 2003م بشكل علني وفاعل على المسرحين السياسي والديني بقيادة "مقتدى الصدر" النجل الاصغر لـ "محمد الصدر" الناجي من الاغتيال، إذ استقطب تأييد الملايين من فقراء الشيعة المتعطشين للعدالة الاجتماعية لاسيما في مدينة الثورة (التي اصبحت مدينة الصدر)، عبر تعظيمهم لشخصية والده الذي تحول الى أيقونة مقدسة. وشكا الصدريون منذ انبثاق حركتهم من عزلهم عن الحوزة الدينية التقليدية في النجف، فزعيمهم الشاب يتكلم اللهجة العامية في خطبه ما جعل المراجع الشيعية العليا تنظر اليه بإزدراء[3]. ثم تأسس " جيش المهدي" بوصفة الذراع العسكري للتيار الصدري مستهدفاً مقاومة الاحتلال الأمريكي، ودخوله في عدة مواجهات دامية مع الحكومة العراقية والقوات الامريكية طوال المدة (2003–2008)م في بغداد والنجف والبصرة والفلوجة ومدن جنوبية أخرى . وانخرط فعلياً في مهمات إدارة شؤون المناطق التي تقع تحت سيطرته من الجوانب

---

[1] . حسن زهير هاشم ، الديمقراطية وآلياتها في فكر وسلوك الأحزاب والقوى السياسية الاسلامية الشيعية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف – العراق ، ص 2.

* محمد محمد صادق الصدر : رجل دين ومرجع شيعي عراقي معروف ، ولد بمدينة الكاظمية في بغداد عام 1943، ونشأ في اسرة دينية معروفة، أسس حراكاً شعبياً في الوسط الشيعي بعد الانتفاضة الشعبية عام 1992م بغية اصلاح الاوضاع الداخلية والتأثير على القاعدة الجماهيرية الشيعية التي بدأت تتحرك بأتجاه الخلاص من نظام الحكم الواحد ، اغتيل عام 1999 ونجليه على يد رجال السلطة الحاكمة انذاك ووضع نجله "مقدى الصدر" تحت الاقامة الجبرية في منزله. ينظر : محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني، شيعة العراق مصادرة القوة والتحديات، ط1، مركز العراق للدراسات، 2014، ص91.

[2] . رشيد الخيون ، لاهوت السياسة: الاحزاب والحركات الدينية في العراق ، دراسات عراقية ، بغداد ، 2009، ص 171.

[3] . المصدر نفسه ، ص 171.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخدمية والأمنية، الى جانب فرض محاكم دينية للبت (شرعياً) في قضايا التحريم والتحليل ، و(قضائياً) في حسم الخصومات بين الناس. و(تنظيمياً) بقي طيلة فترة العمل السياسي بعد عام 2003 مسترشداً وتابعاً لتوجيهات زعيمه الروحي "السيد مقتدى الصدر" ، من خلال ثلاثة مكونات متفرقة: اللب الديني المتشكل في معظمه من رجال الدين وطلاب العلوم الدينية الموالون لوالده، وشبكات العمل الخيري التي كان والده قد أقامها لتوزيع الخدمات، والحشود المسلحة في الاحياء الفقيرة التي برزت بعد عام 2003م[1].

أما سياسيا فقد حافظ التيار الصدري على نزعته المطلبية الاجتماعية التي أتاحت له أدواراً مؤثرة في إدارة الصراع السياسي على السلطة في العراق عبر مكاسبه في الجولات الانتخابية البرلمانية المتعاقبة، وتنظيمه الفاعل للنشاطات الاحتجاجية الجماهيرية[2]، وان التيار الصدري المتمثل برلمانياً بـ(كتلة الاحرار) حتى انتخابات عام 2018 عمل بأطر ديمقراطية ساهمت في رسم البرامج السياسية الحكومية من خلال مشاركتة بالعملية السياسية والانتخابات المحلية والاتحادية . وظل على هذا المنوال المشارك في الانتخابات وفي رسم السياسات الحكومية بعد انتخابات 2018 باسم (حزب الاستقامة) وضمن كتلة (سائرون) البرلمانية [3].

لقد اعلنت (كتلة الاحرار) برنامجها كمبدأ للعمل السياسي ، إذ أكدت على أن : "تلتزم كتلة الاحرار ببناء مجتمع عراقي آمن ومزدهر يعيش فيه ابناءه برفاهية ورخاء لذلك جاء البرنامج السياسي للكتلة لكي يعزز تحقيق هذه المطالب من خلال التنسيق مع جميع الكتل والاحزاب التي تتبنى نهجاً وطنياً يتلاءم مع توجهاتها التي ترتكز على إخراج واستكمال السيادة وبناء مؤسسات رصينة تحفظ وحدة العراق واستقراره كي يتمكن المواطن العراقي من العيش فيه بأمن وسلام" [4]، لذا تبنى (التيار الصدري) في برنامجه السياسي ما يأتي [5]:

---

[1] .اسحاق نقاش، الوصول الى السلطة الشيعية في العالم العربي المعاصر، ترجمة مختار الاسدي، درا قرطبة للكتب العربية ، بغداد، 2012، ص188.

[2] . فارس كمال نظمي، الأسلمة السياسية في العراق ، ط1، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2012، ص128.

[3] . حوار متلفز في فضائية دجلة مع الامين العام لكتلة الاحرار(ضياء الأسدي)، نشر في موقع القناة على اليوتوب، بتاريخ (2014/11/11)، (HTTP:WWW.YOUTUBE.COM/WATCH?V=6BB0WA5JJW).

[4] . حسن زهير هاشم، مصدر سبق ذكره ، ص14.

[5] . موقع دليل البرلمان العراقي ، http://www.iraqiparliment.info/ar.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1. احترام الدستور والالتزام بأحكامه بوصفه مجموعة القواعد القانونية التي تحدد الحقوق والواجبات وتنظم عمل السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) والعلاقة والفصل بينهم، وكذلك انتقال السلطة والتداول السلمي عبر آلية الانتخابات، فضلا عن خضوع الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وجميع العاملين فيها للقانون. وفي هذا التبني تبدو اطروحة (حكم القانون) لدى التيار الصدري واضحة.
2. مفهوم حكومة الاغلبية السياسية التي تقررها صناديق الاقتراع بعيداً عن اسلوب المحاصصة ، لإيمانها بأن المجتمع العراقي متنوع دينياً وقومياً ومذهبياً وسياسياً ، وإن الهوية العراقية هي العنوان المشترك لتلك التنوعات التي تتمتع بكافة الحقوق دون تميز، وبأن المراة تمثل رقم مهم في المجتمع ، وان الشباب هم ركيزة المستقبل ورجاله. لذا يسعى (التيار الصدري) للاخذ بيد المرأة والشباب لأجل أداء دورها في بناء العراق بالمجالات كافة. وفي هذا التبني يبدو معياري المساواة والمشاركة جليا.
3. التعاون والائتلاف مع الكتل والكيانات التي تدعم المطالب الاساسية لتشريع أو إلغاء أو تعديل القوانين من اجل ان تكون ضامنة لمطالب المواطن للعيش بكرامة وحرية، وتوفير مستلزمات الاستقرار والامن ، والعمل على عودة الكفاءات المهاجرة للاستفادة من خبراتهم في عملية البناء والتنمية ، فضلاً عن اعتماد المهنية في تولي الحقائب الوزارية والوظائف الاخرى كافة. وهنا نتلمس معيار الفعالية حاضراً في برنامج التيار الصدري.
4. بناء علاقات متوازنة مع كافة دول الجوار، قائمة على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، وبناء علاقات متطورة وايجابية قائمة على التفاهم لمواجهة كافة التحديات. الامر الذي يشير الى ان التيار اقترب في هذا التبني من معيار التوافق.
5. رفض التعامل والتعاون مع كل من تبنى العنصرية والارهاب والتكفير والتطهير الطائفي ، ومتابعة العمل الحكومي في تنفيذ القوانين واقتراح مشاريع القوانين لرفع مستوى الاداء الحكومي مع مراعاة حاجات المواطن من الامن والخدمات. وهنا يظهر معيار الاستجابة في برنامج التيار الصدري.
6. رفض كافة اشكال الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في المؤسسات العراقية ومحاربته عبر الرقابة البرلمانية والادارية والقضائية. وفي هذا الرفض وتلك المحاربة المعززة بالرقابة باشكالها البرلمانية والادارية والقضائية يبدو معيار المحاسبة واضحاً في برنامج التيار.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

7. القضاء على البطالة من خلال إقامة مشاريع صناعية وزراعية وتجارية ، وتطوير قطاع التعليم والصحة ووضع خطط استراتيجية للنهوض بالواقع الاقتصادي والصناعي والزراعي والتجاري والسياحي. وهنا يبدو معيار الرؤية الاستراتيجية بشكل واضح في برنامج التيار.

وعند متابعتنا لحضور المعايير الدولية للحكم الرشيد بالفقرات من (1-7) ، في برنامج التيار نستنتج في ان هنالك اشارة لمعيار (حكم القانون) في الفقرة الاولى ، ولمعايري (المشاركة والمساواة) في الفقرة الثانية، وتبني غير مباشر لمعيار (الفعالية) في الفقرة الثالثة ، وحضور لمعيار (التوافق) في الفقرة الرابعة ، اما معيار (الاستجابة) فقد اشير له في الفقرة الخامسة ، وكذلك معيار (المحاسبة) الذي جاء في الفقرة السادسة، ومعيار (الرؤية الاستراتيجية) في الفقرة الاخيرة. مع غياب ما يشير بصورة مباشرة او غير مباشرة لمعيار الشفافية.

وفي عام 2017 سعى زعيم التيار الصدري (مقتدى الصدر) قبيل انتخابات عام 2018 الى القيام بحملة ضد ظاهرة الفساد السياسي وتردي احوال البلاد السياسية والأمنية والاقتصادية التي عرضت البلاد للتشرذم والانقسام والتجزئة ، من خلال تشكيل حزباً سياسياً جديداً ضمن اطار ومنهج وطني بإسم (حزب الاستقامة) وتحت شعار "التغيير منهجنا والاصلاح رائدنا" ، مؤكداً على ضرورة انفتاحه على جميع القوى السياسية في العراق لدعم مشروعه الوطني من خلال تشكيل الكتلة الوطنية العابرة للطائفية والقومية والمحاصصة، والنهوض بالواقع الخدمي والامني والاقتصادي ، وعلى هذا الاساس اعلن ائتلافة مع أحزاب اخرى لخوض الانتخابات.

وبقدر تعلق الامر بمعايير الحكم الرشيد لدى التيار الصدري من خلال ما جاء في برنامج (حزب الاستقامة) السياسي نرى ان هذا البرنامج احتضن ما يأتي[1] :

1. عرف حزب الاستقامة نفسه بانه حزب ديمقراطي في جوهره، يعمل على اقامة نظام ديمقراطي اساسه التعددية الفكرية السياسية.
2. رفض التطرف والتعصب والعنف والارهاب ، بكل اشكاله، واعتماد اساليب الصراع السلمي والديمقراطي والاخلاقي في حل المشكلات الاجتماعية والسياسية وفق المنظور الوطني.

[1] . يوسف رشيد الزهيري ، حزب الاستقامة" المشروع الإصلاحي والاهداف الوطنيةم، مقال منشور على موقع صوت العراق ، (www sotaliraq.com) ، في 2017/12/30.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3. التأكيد على الوحدة الوطنية والتلاحم بين ابناء الشعب وسائر قواه ذات المصلحة في تحقيق الاستقلال الوطني والتحول الديمقراطي، وبناء علاقات عربية على كل المستويات وفق الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية.
4. احترام حقوق الانسان كما عبر عنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق والمعاهدات ذات العلاقة ، وتكريس مفهوم المواطنية ومبدأ المساواة بين المواطنين من دون التمييز بينهم على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الانتماء السياسي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
5. الدفاع عن حقوق المرأة ومكتسباتها ويرفض التمييز ضدها، ويعمل على توسيع دورها وإسهامها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمان الفرص الفعلية لتمتعها بالحقوق السياسية والمدنية والشخصية.
6. محاربة البطالة وضمان المساواة بالفرص والاجور للجميع وتهيئة مستلزمات حصولهم على التعليم والتدريب والتأهيل المهني ليساهموا في بناء العراق الجديد ودولته الديمقراطية العصرية.

ومما تقدم نرى ان المعايير الدولية للحكم الرشيد ومدى حضورها عند (حزب الاستقامة) ، ستكون واضحة حينما أكد الحزب على ضم عدداً من الشخصيات المستقلة التي تتمتع بالمهنية والكفاءة والنزاهة لتشكيل حكومة تكنوقراط اي انه اشار الى معيار (الفعالية) ، وعندما اقر برنامج الحزب على احترام حقوق الانسان وبناء دولة المؤسسات التي تعتمد على المواطنة لا المكونات والوقوف ضد التمييز القومي والديني والطائفي والتمييز ضد المرأة ومصادرة الحقوق والحريات العامة أو الخاصة ، تلك اشارة واضحة لمعياري (المساواة والمشاركة). وحينما يقدم مصلحة الشعب والوطن من اجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، ويناهض الكبت والتعسف والقهر ويكون بالضد من جميع اشكال الحكم الاستبدادي والتسلط السياسي ، فان برنامج الحزب هنا يشير الى معيار (الاستجابة) .وان سعيه وراء تصحيح المسارات الخاطئة ومحاسبة الفاسدين وكشف ملفات الفساد في اهدار ثروات العراق هي اشارة لمعيار (المحاسبة).

ولكن رغم كل ماتقدم لانستطيع عزل التيار الصدري عن رؤيته للحكم والسلطة عن الرؤية العامة والمشتركة للقوى والاحزاب الاسلامية ، غير اننا نستطيع ان نضيف بأن التيار الصدري لم يوحي بان الاولوية في التمتع بمعايير الحكم الرشيد هي للمسلم والمسلمين في ظل مجتمع اسلامي ونظام اسلامي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ودولة اسلامية كما هو حال كل من الحزب الاسلامي العراقي وحزب الدعوة الاسلامية بقدر ما فضل اولوية المواطن العراقي دون تمييز لتكون المواطنة هي الاولوية ، الامر الذي يجعل من التيار الصدري في رؤيته وسلوكه السياسي الحزبي اقرب من غيره لفهم وادراك المعايير الدولية للحكم الرشيد بحكم انفتاحه على القوى والاحزاب السياسية غير الاسلامية وبحكم عدم الانغلاق على ذاته والحرص على الائتلاف والتحالف معها في اطار العملية السياسية.

ثالثاً : تيار الحكمة ومعايير الحكم الرشيد

تأسس تيار الحكمة كحزباً سياسياً اعلن عن تاسيسه السيد (عمار الحكيم) في بغداد 24 تموز 2017 ليبدأ بعنوان بناء دولة عراقية عصرية عادلة، قائمة على أساس الهوية الوطنية والإسلامية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، منطلقة من مصلحة العراق وشعبه في اتخاذ قرارتة باستقلالية تامة، وحفظ حقوق مواطنيه بشكل اكثر انسجاما وشمولاً من المشاريع الوطنية السابقة. إذ وضع تيار الحكمة عدة سمات في ادارة مشروعة الوطني منها (الحوار ، الوحدة ، التجديد ، الوسطية ، والشفافية ومكافحة الفساد ، وان من ابرزها [1] :

- الانفتاح على جميع مكونات الشعب العراقي.
- الالتزام بحقوق جميع المكونات بخطابه القائم على أساس المواطنة.
- تقريب النزيه وإبعاد الفاسدين.
- الاستقلالية في قراراته تحت شعار "للعراق ننتمي والعراق اولاً" .
- الايمان بالشباب والعمل على تمكينهم للتأثير بالقرار السياسي.
- تمكين المرأة إذ هي نصف المجتمع وتربي النصف الآخر.
- التخلص من التحديات المعرقلة لبناء الدولة العصرية من خلال محاولة الوصول الى حلول تنسجم مع الواقع.
- الانفتاح والعمل مع كل من يؤمن بالدستور والعملية السياسية.
- الميدانية، إذ انه تيار شعبي ويجب أن يعمل بشكل كبير على تقديم الخدمة للجميع.

[1]. تيار الحكمة الوطني ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة (ar.wikipedia.org/wiki).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبقدر تعلق الامر بمعايير الحكم الرشيد لدى تيار الحكمة من خلال ماجاء بنظامه الداخلي الذي احتضن ثلاثين مادة موزعة على اربعة فصول ، وبرنامجه الانتخابي الذي اعلن عنه كمبدأ للعمل السياسي ، حيث أشار بمواقع عدة وبشكل مباشر وغير مباشر على معايير الحكم الرشيد.

1. النظام الداخلي لتيار الحكمة : أشار الى بعض المفاهيم التي تُعبّر عن مشتقات لمعايير الحكم الرشيد خص بها أعضاء التيار، فحينما تكفل أحكام النظام الداخلي للتيار ولجميع اعضاءه بحرية التعبير عن الرأي وحرية الاعتراض والنقد البنّاء [1] ، واتخاذ القرارات بالاغلبية المطلقة لعدد الحضور في اجتماعات رئاسة الهيئة العامة للتيار ولجانه [2] ، والترشيح لعضوية او رئاسة احدى اللجان الدائمة داخل التيار [3] ، فانها اشارة واضحة لمعيار المشاركة[4]. وعندما يتم اختيار قيادات التيار عبر انتخابهم بالآليات الديمقراطية [5] مع التزامهم بأحكام الدستور العراقي والنظام الأساسي للتيار فهو اشارة لمعيار حكم القانون . وحين تُنشر السير الذاتية للمرشحين لرئاسة الهيئة العامة المتمثلة بـ (رئيس التيار ، ورئيس الهيئة العامة ونائبيه، واعضاء المكتب السياسي) عبر وسائل الاعلام والتواصل الخاصة بالتيار خلال مدة الترشيح أو اثناء انعقاد المؤتمر أو كليهما وقبل إجراء التصويت [6] وتكون جلسات الهيئة العامة علنية [7] فتلك احكام واضحة تعبر عن معيار الشفافية. وبالاستماع الى الطروحات المقدمة من أعضاء التيار ومناقشة التطورات الوطنية والاقليمية والدولية وإتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها وتحويلها الى سياسات مقترحة تسهم في بناء الدولة وتعزيز قدراتها [8] تأتي الاشارة غير المباشر لمعيار الاستجابة . وعند تاكيد النظام الداخلي للتيار بضرورة النظر بالشكاوى المقدمة من قبل أعضاء الهيئة العامة وأبداء الرأي فيها وعرضها على رئاسة الهيئة للبت فيها [9] نلاحظ الحضور غير المباشر لمعيار

---

[1]. المصدر نفسه.

[2]. النظام الداخلي للهيئة العامة لتيار الحكمة الوطني، بغداد ، 2018 ، المادة (5) ،الفصل الاول (التعريف والمهام) ، ص7.

[3]. اللجان الدائمة : هي لجان متخصصة في الشؤون العامة على وفق مبدأ تقسيم العمل ، وتتالف من رئيس لها، ونائب للرئيس ومقرر، وعدد من الاعضاء بحسب الاقتضاء من ذوي الاختصاص والمعرفة. ينظر المصدر نفسه ، المادة (20) ، الفصل الرابع (اللجان الدائمة)، ص23.

[4]. المصدر نفسه ، المادة (9) الفقرة (6) ، الفصل الثاني (رئاسة الهيئة العامة) ، ص11. والمادة (18- رابعا) ، الفصل الثالث (عضوية الهيئة العامة) ، ص20. والمادة (26- اولا) ، الفصل الرابع (اللجان الدائمة) ، ص 25.

[5]. المصدر نفسة ، المادة (24)، ص25.

[6]. المصدر نفسه ، المادة (4 – اولا) ، الفصل الاول (التعريف والمهام) ، ص6.

[7]. المصدر نفسه ، المادة (5) ، ص7.

[8]. المصدر نفسة ، المادة (8 – ثالثا) ، الفصل الثاني (رئاسة الهيئة العامة) ، ص10.

[9]. المصدر نفسة ، المادة (19)، الفصل الثالث (عضوية الهيئة العامة)، ص21.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التوافق. وعندما يكون اعضاء الهيئة العامة من جميع الفئات والشرائح الوطنية المتعددة في البلاد مع اعطاء دور للمراة في تولي مناصب ادارة داخل الهيئة العامة للتيار [1] ، فانها اشارة لمعيار المساواة . وجاءت الاشارة لمعيار الفعالية في النظام الداخلي للتيار عند تأكيده على تطوير برامج الهيئة العامة للتيار وتنمية القدرات التطويرية والحاجات التدريبية لتاهيل الاعضاء ورفع كفاءاتهم وتهيئة لجان خاصة لمتابعة تنفيذ هذه الخطط [2]. اما معيار المحاسبة فقد ورد باكثر من موضع، إذ لوحظت الاشارة اليه من خلال المواد القانونية الرقابية الواردة في النظام والتي اكدت على متابعة عمل وأداء مقررية الهيئة العامة وأعضائها والمجموعات الالكترونية التيارية الخاصة بهم كل ست اشهر لرصد ضعف الفعالية [3] . وحين جاء النظام الداخلي بمواد تتعلق بإنشاء قواعد عملية وفنية ذات طابع استراتيجي ووضع الخطط المناسبة لتطور عمل آليات لجانه، فهنا ايضا اشارة لمعيار الرؤية الاستراتيجة.

2. الإطار العام للبرنامج الانتخابي لتيار الحكمة: والذي جاء رداً للتحديات التي افرزتها الحكومات السابقة ، والتي من ابرزها (ازمة الثقة بين المواطن والدولة ، الفساد وغياب المحاسبة ، سوء تنفيذ القانون وفرضة بشكل عادل ، سوء التخطيط والادارة ، ادارة الثروات وتوزيعها العادل والتحديات الامنية) ، وعوامل الاحباط على المستويات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) [4]. وتضمن سمات ومرتكزات ابرزها (الوطنية ، الشفافية ومكافحة الفساد ، الاستقلالية ، الانفتاح ، الحلول السلمية ، الشبابية ، نمكين المرأة ، المؤسساتية ، الوسطية ، الخدمة ، والتجديد والتميز والابداع) [5] ، وحلول على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ومشاريع للاربعة سنوات القادمة وضعت كمرتكزات للبرنامج الانتخابي[6] ، نتلمس من كل ذلك بعض الإشارات المباشرة وغير المباشرة لمعايير الحكم الرشيد.

---

[1]. المصدر نفسة ، المادة (23) الفقرة (3)، الفصل الرابع (اللجان الدائمة)، ص24. وكذلك المادة (4- خامسا)، الفصل الاول (العريف والمهام) ، ص6.

[2]. المصدر نفسة ، المادة (11) الفقرة (4) ، الفصل الثاني (رئاسة الهيئة العامة) ، ص12.

[3]. المصدر نفسه ، المادة (3) الفقرة (أ) ، الفصل الاول (التعريف والمهام)، ص 5. كذلك المادة (8 –رابعا وخامساً) ، ص10

[4]. المصدر نفسه ، المادة (23) الفقرة (6)، ص24. وكذلك المادة (12) الفقرة (6) ص 13. وكذلك المادة (11) الفقرة (8)، ص13.

[5]. المصدر نفسة ، المادة (10) الفقرات (1 و 4) ، ص11. كذلك المادة (18- خامساً)، ص20.

[6]. المصدر نفسه ، المادة (12) الفقرة (7)، ص13 . وكذلك المادة (13) الفقرة (3)، ص14 . وكذلك المادة (16 تاسعاً) ، ص18. وكذلك المادة (17) الفقرة (4)، ص19.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3. المستوى السياسي:

الحلول السياسية الداخلية جاء فيها ما يشير الى البعض من معايير الحكم الرشيد ومنها [1] :

أ. الاستراتيجية: (وضع خطط لجميع القطاعات ، بعيدة ومتوسطة وقريبة الامد ويتم التنفيذ على ضوء الخطط المعدة وبحسب الأولوية).

ب. حكم القانون : (تشريع القوانين اللازمة لتنفيذ الخطط واستكمال مشاريع القوانين التي أشارت إليها المواد في الدستور العراقي عام 2005).

ج. التوافق : فك النزاعات بين السلطات الآتية : (الاتحادي ، الاقليم ، المحافظات غير المنتظمة بإقليم).

د. المحاسبة: (القضاء على الفساد).

اما على مستوى السياسة الخارجية فنتلمس بها حضور معياري الاستجابة والتوافق من خلال ماورد فيها من حلول تشير الى الاتي [2] :

أ. سياسة خارجية واحدة للدولة وعلاقات دولية بعيدة عن المحاور.

ب. تحقيق المصالح الاقتصادية العراقية وتعزيز الأمن القومي العراقي.

ج. مد الجسور وتأدية الأدوار المحورية واستعادة مكانة العراق.

د. نقترب ونبتعد على أساس مصلحة العراق (العراق اولاً).

4. المستوى الاقتصادي :

نلاحظ حضور بعض من معايير الحكم الرشيد وهي كالاتي [3] :

أ. الاستجابة :

(1)توزيع نسبة 25% من عائدات النفط والغاز على المواطنين.

(2)دعم الاستثمار من خلال تبسيط أجراءات العمل بقانون الاستثمار والابتعاد عن الاجراءات البيروقراطية والمساومات والعمل بأسلوب النافذة الواحدة مع المستثمر.

---

[1]. البرنامج الانتخابي لتيار الحكمة ، بغداد ، 2018 ، ص12 و13.

[2]. المصدر نفسة ، ص9و10.

[3]. المصدر نفسة ، ص27 – 42.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب. الفعالية :

(1)انجاز المشاريع التنموية (النقل وشبكة المواصلات ، الموانىء ، القطارات وتطوير المنافذ الحدودية).

(2)تطوير مشاريع القطاعات النفطية والزراعية والصناعية (دعم الفلاح بتوفير الاسمدة والبذور ، تطوير وتوسيع مزارع الابقار والعجول والاسماك ، تطوير شبكات نقل النفط والحقول الغازية ورفع معدل الانتاج ومنظومة التصدير).

5 . المستوى الاجتماعي :

احتضن اشارات مباشرة وغير مباشرة لتلك المعايير ومنها :

أ. معياري المشاركة والمساواة : تمكين المرأة والاعتماد على الطاقات الشابة من كل الفئات ومنظمات المجتمع المدني في العمل وابداء الرأي.

ب. معيار الشفافية: حينما يكون المواطن متواصل مع المسؤول وعلى اطلاع بحركة الاموال والميزانيات المالية المعدة من قبل الحكومة.

ج. التاكيد على توفير فرص العمل ومحاربة البطالة وانشاء نظام عادل لرواتب الموظفين وتوفير الماء والكهرباء والضمان الصحي فتلك اشارات واضحة لمعيار الاستجابة، والذي سيكون حاضراً ايضاً عند متابعة مرتكزات البرنامج الانتخابي للسنوات الاربعة القادمة والذي أكد على وضع مشروع حكومة الكترونية لخدمة المجتمع وتحسين جودة الحياة ، وضرورة معالجة مشكلة السكن من خلال تخصيص نسبة من الميزانية العامة لمشاريع السكن ، وتسهيل اجراءات الاستثمار لبناء وحدات سكنية تُباع بالتقسيط للمواطنين (موظفين وغير موظفين) على ان تتحمل الحكومة 50% من مبلغ القسط.

ان تيار الحكمة ان لم يكن في عمق دائرة معايير الحكم الرشيد الدولية فانه من بين اهم التنظيمات السياسية العراقية قربا من هذه المعايير.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة والاستنتاج :

ان الحكم الرشيد لا يمكن تلمسه من دون اصلاح، والاخير يشمل المصالحة الوطنية التي لايزال يشوبها التشتت وعدم الوضوح. وأن القوى والاحزاب الاسلامية والسياسية أذا كانت جادة في صناعة حكم رشيد ينبغي عليها ان تطالب وتعمل من أجل أنهاء المحاصصة الطائفية والاثنية من دون شعارات أو مواقف انفعالية لدعم مشروع الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على أحترام حقوق الانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية. وان تعزيز قيم المواطنة يستدعي اعتمادها برامج أصلاحية تراعي الاوليات في تحقيق مطالب الشعب وتترجم بإجراءات وخطوات واضحة على الامد القريب والبعيد ترتبط بتوقيتات زمنية محددة ومن ابرزها المساهمة في تشكيل حكومة وطنية من عناصر مهنية كفوءة لاتحوم حولها شبهات الفساد، وأبعاد الهيئات المستقلة عن المحاصصة الحزبية وبالاخص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والمفوضية العليا لحقوق الانسان، هيئة النزاهة ، والبنك المركزي، وهيئة الاعلام والاتصالات والمؤسسات الاخرى كمؤسسة السجناء ومؤسسة الشهداء، وتفعيل قانون انتخابات جديد لمجالس المحافظات ومجلس النواب يكفل حماية أصوات الناخبين وعدم التلاعب بها، وانهاء التعيينات بالوكالة وتقليص اعداد الدرجات الخاصة ووكلاء الوزرات ومن هم بدرجتهم والمدراء العامين في الدولة، والمطالبة بإصدار التشريعات التي تشجع على المصالحة المجتمعية كقانون العفو العام وتعديل او الغاء قانون الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة وحسم ملفات الموقوفين والمحتجزين بسبب (المخبر السري) وفي أسرع وقت وتحت اشراف لجان مستقلة بعيدة عن الشرطة وقوى الامن الاخرى. بالاضافة الى اتخاذ اجراءات جدية وسريعة تخص النازحين والمهجرين تتضمن اسكانهم في مواقع آمنة ولائقة بهم من الناحية الانسانية ومن حيث الخدمات العامة ومساعدتهم مادياً ، واعادة اسكانهم في المناطق المحررة من سيطرة تنظيم داعش وتوفير الخدمات الضرورية لهم – مطالبة كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على تشريع القوانين التي تتطلبها مصلحة البلاد والتي مازالت ومنذ عدة سنوات تتراوح بين هذين الجهتين منها على سبيل المثال قانون النفط والغاز، وقانون مجلس الاتحاد ، وقانون المحكمة الاتحادية العليا.

وفي الختام ننتهي الى ان الحكم الرشيد غاية لايمكن لاي نظام سياسي الوصول اليها بالكامل بقدر مايمكن الاقتراب منها ، وهذا الاقتراب يُقاس بقدر تلمس بعض او اكثر من بعض المعايير المعتمدة لدى برامج ونشاطات النظام السياسي ومؤسساته بما في ذلك برامج ونشاطات القوى والاحزاب السياسية والاسلامية بوصفها جزءاً من النظام السياسي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1. Omar Bashir and Awad Abdel Karim Morsi, Human Rights (The Problem of Internationalization and Privacy), Vol. 2, 1st ed., Publications of the World Center for Green Book Studies, Tripoli, Libya, 1991.
2. Mohi El-Din Shaaban Touq, Good Governance and Combating Corruption: The Perspective of the United Nations Convention against Corruption, 1st ed., Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2014.
3. Good Governance for Development in the Middle East and North Africa: Improving Inclusiveness and Accountability.
4. Arab Organization for Human Rights in Britain, Freedom of Expression and the Right to Political Participation, 1st ed., Dar Al-Kunooz Al-Adabiyyah, Beirut, 1997.
5. Muhammad Amer Hassan, International Standards for Good Governance, Political Issues Magazine, College of Political Science - University of Nahrain, Issue (71), Baghdad, 2022.
6. United Nations Development Program, Arab Fund for Economic and Social Development, Arab Human Development Report for the Year 2002.
7. Amer Khayyat, Good Governance is a Condition for Combating Corruption, Al-Hiwar Magazine, Iraqi Center for Development and National Dialogue, Baghdad, Issue Three, 2005. 8. Core Humanitarian Standard Alliance Document on Quality and Accountability. 1st ed., 2014.
9. Office of the High Commissioner for Human Rights, Human Rights in the Administration of Justice, New York: United Nations Secretariat, 2002.
10. John Rawls, A Theory of Justice, translated by Laila Al-Tawil, General Syrian Book Organization, Damascus, 2011.
11. Abdul Karim Saad Mahjoub, The Optimal Political System between Reality and Ambition: A Study of the Relationship between Good Governance and Human Rights, International Politics Journal, Al-Mustansiriya University, Issue (20), 2012.
12. Group of Authors, The Philosophy of Justice in the Age of Globalization, Prepared and Coordinated by: Boumediene Bouzid, 1st ed., Arab House for Science Publishers, Beirut, 2009.
13. Al-Hayat Center for Civil Society Development, Good Governance, a Controversy Not Yet Resolved, Jordan, 2007.
14. Munir Al-Hamash, Correcting the Course of Development in a Changing World, Al-Ahali for Printing and Publishing, Damascus 2004.
15. Ismail Al-Shatti, Corruption and Good Governance in Arab Countries: Democracy as a Mechanism to Combat Corruption and Empower Good Governance, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.
16. Constitution of the Iraqi Islamic Party, Preliminary Materials, Chapter One, Article Eleven, from the book History of the Establishment of the Iraqi Islamic Party, Kazem Ahmed Al-Mashaykhi, History and Establishment of the Iraqi Islamic Party, 1st ed., Dar Al-Raqim for Publishing and Distribution, Baghdad, 2005.
17. Abdul Hamid Muhammad Ahmad, Towards a Legal Foundation for Political Participation, 1st ed., Dar Al-Aqlam, Beirut, 2005.
18. Office of the High Commissioner for Human Rights, Human Rights in the Administration of Justice, New York: United Nations Secretariat, 2002.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

19. Humam Luay Abdul Mohsen, Secularism and Contemporary Political Parties in Iraq, unpublished MA thesis, College of Political Science, University of Nahrain, Baghdad, 2008.
20. Introduction to the Islamic Dawa Party, The Islamic Dawa Party: Methodology, Goals, and Future Vision, Dar Al-Bayan, Baghdad, 2003.
21. Salah Al-Khorasan, The Islamic Dawa Party: Facts and Documents, Al-Balagh Foundation, Beirut, 2001.
22. The Internal Regulations of the Islamic Dawa Party, Dar Al-Nashr Bala, Baghdad, 2008.
23. Khalil Makhif Al-Rubaie, Iraqi Islamic Parties, Reading in Positions and Vision for the Future, Center for International Studies, University of Baghdad, 2008.
24. Humam Luay Abdul Mohsen, Secularism and Contemporary Political Parties in Iraq, unpublished MA thesis, College of Political Science, University of Nahrain, Baghdad, 2008.
25. Adel Raouf, Islamic Dawa Party: The Journey and the Movement's Thought, Center for Strategic Studies, Research and Synthesis, 1st ed., Beirut, 1999.
26. Al-Hayat Center for Civil Society Development, Good Governance, a Controversy Not Yet Resolved, Jordan, 2007.
27. Muhammad Taqi Al-Modarresi: An Iraqi Shiite jurist who contributed with his guidance and advice to many Islamic movements, and is considered today a guide for the Islamic Action Organization in Iraq. See: Al-Shaheed Newspaper, quoting Mukhtar Al-Asadi, Iraqi Islamists between shortcomings and negligence, 1st ed., Dar Al-Intishar Al-Arabi, Beirut, 2013.
28. Liam Anderson and Gareth Stansfield, Iraq of the Future: Democratic Dictatorship or Division, Introduction and Commentary: Majid Shaber, 1st ed., London, Dar Al-Rawak for Publishing, 2005.
29. Hassan Zuhair Hashem, Democracy and its Mechanisms in the Thought and Behavior of Shiite Islamic Political Parties and Forces in Iraq after 2003, Unpublished Master's Thesis, Al-Alamein Institute for Graduate Studies, Najaf - Iraq.
30. Hamad Sadiq Al-Hashemi and Jumaa Al-Atwani, Shia of Iraq: Confiscation of Power and Challenges, 1st ed., Iraq Center for Studies, 2014.
31. Rashid Al-Khayoun, Political Theology: Religious Parties and Movements in Iraq, Iraqi Studies, Baghdad, 2009.
32. Ishaq Naqqash, The Reaching of Shiite Power in the Contemporary Arab World, translated by Mukhtar Al-Asadi, Dar Qurtuba for Arabic Books, Baghdad, 2012.
33. Faris Kamal Nazmi, Political Islamization in Iraq, 1st ed., Adnan Library for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 2012.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/